



رسائل

الاستعراض الوطني الطوعي لدولة قطر
المقدم إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى
بشأن أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠

نيويورك ١٠-١٩ يوليو ٢٠١٧

رسائل الاستعراض الطوعي بشأن التنمية المستدامة في دولة قطر

مقدمة :

تعتمد دولة قطر على مبدأ التخطيط الاستراتيجي في تقدمها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وذلك بغية الارتقاء بمستوى الحياة والرفاه. لذا اعتمدت منذ العام 2008 رؤية قطر الوطنية 2030 التي تستند على مبادئ الدستور الدائم لدولة قطر، وتعكس تطلعات الشعب القطري وقيمه العليا، وتهدف إلى تحويل قطر بحلول عام 2030 إلى دولة متقدمة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة، وعلى تأمين استمرار العيش الكريم لمواطنيها جيلاً بعد جيل. وجاءت هذه الرؤية كثمرة مشاورات مكثفة مع سائر فئات الشعب القطري، وعكست تطلعاته وقيمه، ودعت إلى إرساء مجتمع أساسه العدل والمساواة، وصيانة الحريات العامة والشخصية، وحماية القيم والتقاليد، وكفالة الأمن والاستقرار وتكافؤ الفرص. وقد بنيت الرؤية المذكورة على أربع ركائز، هي:

أولاً: التنمية البشرية التي تهدف إلى تطوير وتنمية سكان دولة قطر لكي يتمكنوا من بناء مجتمع مزدهر، يعتمد على نظام تعليمي يواكب المعايير العالمية، ويوازي أفضل النظم التعليمية في العالم، ويتيح الفرص للمواطنين لتطوير قدراتهم، ويوفر لهم أفضل تدريب ليتمكنوا من النجاح في عالم متغير تتزايد فيه المتطلبات العلمية.

ثانياً: التنمية الاجتماعية، وتهدف إلى تطوير مجتمع عادل وآمن، مستند على الأخلاق الحميدة والرعاية الاجتماعية، وقادر على التعامل والتفاعل مع المجتمعات الأخرى، ولعب دور هام في الشراكة العالمية من أجل التنمية، وتعزيز دور قطر على الصعيد الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى تأمين الحاجات الأساسية، وضمان تكافؤ الفرص للمواطنين، وتوفير دور فعال للمرأة في كافة جوانب الحياة، لا سيما المشاركة في صنع القرارات الاجتماعية والسياسية.

ثالثاً: التنمية الاقتصادية، وتهدف إلى تطوير اقتصاد وطني متنوع وتنافسي قادر على تلبية احتياجات مواطني الدولة في الوقت الحاضر وفي المستقبل. وتتطلب إدامة التقدم في مجال التنمية إدارة حكيمة للموارد الناضبة لتضمن للأجيال القادمة موارد وإمكانات كافية لتلبية طموحاتها، وخلق التوازن بين الاحتياطي والإنتاج والتنوع الاقتصادي الفعال، وتكوين قوة عمل ماهرة وعالية الإنتاجية، ودعم تطوير القدرات المتعلقة بزيادة الأعمال والبحث العلمي والابتكار، وتحويل قطر إلى مركز إقليمي للمعرفة. وبفضل الجهود الوطنية حققت قطر تقدماً كبيراً في تطوير مناخ سياسي وتنظيمي يدعم قطاع الأعمال، إلا أن الحاجة لا تزال قائمة لتعزيز التنافسية، واجتذاب الاستثمار في ظل اقتصاد دولي متحرك لا تقيده الحدود الجغرافية.

رابعاً: التنمية البيئية، وتهدف إلى ضمان الانسجام والتناسق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة من منطلق الشعور بالمسؤولية، بحيث تتوازن بدقة متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في إطار من التكامل، علاوة على التعامل مع القضايا البيئية العالمية، مثل التغير المناخي والاحتباس الحراري وأثارهما الاقتصادية والاجتماعية.

أولاً: تجربة دولة قطر في استراتيجيات التنمية الوطنية الأولى (٢٠١١ - ٢٠١٦)، والثانية (٢٠١٧-٢٠٢٢)

تتطلع رؤية قطر الوطنية 2030 إلى أن تصل الحاضر بالمستقبل، وترسم تصوراً لمجتمع تسوده العدالة والمساواة، وتحافظ على الموارد وتستخدمها استخداماً رشيداً، في ظل المزيد من الشفافية والمساءلة.¹

ومن أجل تحقيق هذه الرؤية أعدت دولة قطر استراتيجية التنمية الوطنية الأولى 2011-2016²، وبدأت في تنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية الثانية 2017-2022.³

1) استراتيجية التنمية الوطنية الأولى (٢٠١١ - ٢٠١٦)

تجدر الإشارة هنا إلى أن استراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 سبقت ظهور أجندة التنمية المستدامة 2030، حيث تبنت العديد من الأهداف التي جاءت في الأجندة المذكورة، وتناولت أربع عشرة استراتيجية قطاعية.

فعلى صعيد التنمية البشرية، تم اعتماد الاستراتيجية الوطنية للصحة تحت مسمى "رعاية سكان أصحاء"، وضمان الصحة والرفاهية للجميع، حيث اعتمدت الرعاية الأولية كأساس للرعاية الصحية، وزادت خدمات المستشفيات، واعتمد نظام متكامل للرعاية الصحية المستمرة وفقاً للمعايير الدولية. كما تم التركيز على الرعاية الصحية الوقائية، وتدريب قوة عمل وطنية ماهرة، وجاء ذلك وفقاً للسياسة الصحية المعتمدة، حيث تحسنت خدمات الطوارئ والصيدلة، وتم تطعيم كافة الأطفال. وفيما يتعلق بالتعليم والتدريب، فقد أكدت استراتيجية التعليم والتدريب على ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، ورفعت نسبة الالتحاق بالتعليم العالي للبنين والبنات، وهدفت إلى تحسين نوعية التعليم العالي، وتعزيز التعليم التقني والتدريب المهني، وتعزيز البحث العلمي والابتكار.

كما سعت الاستراتيجية الوطنية الأولى 2011-2016 إلى تعزيز قوة عمل كفؤة ذات دافعية وإنتاجية عالية عن طريق تنفيذ مجموعة من الإجراءات لتنمية رأس المال البشري، وزيادة كفاءة سوق العمل، واعتمدت نظام حماية أجور العاملين في القطاع الخاص.

أما على صعيد التنمية الاجتماعية، فقد هدفت الاستراتيجية الوطنية الأولى إلى تطوير منهجية متكاملة تأخذ في الحسبان رفاه دولة قطر وبناء مجتمع سالم وآمن ومستقر، يؤسس لإقامة أسرة متماسكة تحافظ على القيم الأخلاقية والدينية والمثل الإنسانية، وإنشاء نظام فعال للحماية الاجتماعية للجميع، ويوفر لهم دخلاً كافياً ليعيشوا حياة صحية كريمة في مجتمع آمن ومستقر بموجب مبادئ العدل والمساواة في ظل سيادة القانون.

واعتمدت استراتيجية قطاع التماسك الأسري وتمكين المرأة، والتي ركزت على أهمية وجود أسرة ذات هيكل قوي ترعى أفرادها، وتحافظ على القيم والمثل الإنسانية، وتولي اهتماماً كبيراً لبناء قدرات المرأة وتمكينها من المشاركة في جميع المجالات. كما تم اعتماد استراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية التي تسعى لبناء نظام حماية اجتماعية يحفظ الحقوق، ويثمن مساهمة الجميع، ويوفر نظاماً عادلاً للتقاعد، ويهتم بجميع الفئات.

كل ذلك بني على أسس من المساواة بين الجنسين، وتعزيز الجوانب المتعلقة بقضايا المرأة، وتحسين مستوى التمكين الاقتصادي والاجتماعي لها.

¹ الأمانة العامة للتخطيط التنموي. رؤية قطر الوطنية 2030. تموز / يوليو 2008

² الأمانة العامة للتخطيط التنموي. استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2011-2016 آذار/ مارس 2011.

³ وزارة التخطيط التنموي والإحصاء. استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر 2017-2022 أيار/ مايو 2017 - قيد الطباعة

ونال قطاع الأمن والسلامة العامة اهتماماً كبيراً، حيث تم اعتماد العديد من البرامج والمشاريع المتعلقة ببناء نظام فعال ومتكامل لإدارة المعلومات الجنائية، ووضع منهج لنظام أمن للسلامة المرورية، وإدارة السلامة المهنية، وإدارة الكوارث. على الصعيد الاقتصادي، هدفت استراتيجية التنمية الوطنية الأولى ٢٠١١-٢٠١٦ إلى تعزيز ثلاثة اتجاهات متوازنة ومتربطة يعزز بعضها بعضاً، وهي:

- توسيع قاعدة الإنتاج، وهو شرط أساسي لاستدامة الازدهار في اقتصاد يشهد ازدياداً في عدد السكان، ويهدف لزيادة الفرص المتاحة للأجيال المقبلة
- الحرص على الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز الكفاءة
- تنوع الاقتصاد، وتشجيع ثقافة البحث والابتكار بالتعاون مع القطاع الخاص

فعلى صعيد توسيع القاعدة الإنتاجية، تم تنفيذ العديد من المشاريع المتعلقة بتحسين البنية التحتية وتطوير الصناعات، وربط المالية العامة باستراتيجية التنمية الوطنية، وتطوير قطاع التمويل. وتم التأكيد على النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام، وتوفير العمل اللائق للجميع. من أجل ذلك تم وضع قانون المنافسة، وبرنامج تحرير الاستثمارات الأجنبية، وتم تشجيع المشاريع المتوسطة والصغيرة. وبالنسبة إلى أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، كما ورد في أجندة التنمية المستدامة 2030، فقد تم رفع تدريجي لرسوم استخدام الماء والكهرباء، ورفع الدعم عن الوقود، بحيث تعكس هذه الرسوم التكاليف الاقتصادية لإنتاجها، والابتعاد عن نمط الاستهلاك البذخي، مما يمكن من ضبط الاستهلاك وزيادة الانتاج. وبالنسبة إلى ضمان توافر المياه والطاقة وخدمات الصرف للجميع وإدارتها إدارة مستدامة، تبنت الاستراتيجية الوطنية الأولى هدف تعزيز كفاءة استخدام المياه وترشيدها من أجل الحفاظ على المياه النظيفة، وإيصالها إلى جميع المحتاجين. وتم تأسيس جهة ناظمة مستقلة ومتكاملة للماء والكهرباء بغية ضمان إدارة مستدامة للمياه، وتم توسيع شبكات معالجة مياه الصرف الصحي لزيادة استخدام المياه المعاد تدويرها. وتم كذلك ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة بتكلفة ميسرة ومستدامة. وتم إيلاء الاهتمام لموضوع تغيير المناخ، وتحسين جودة الهواء، وخفض نسبة احتراق الغاز، وزيادة الوعي البيئي. كما تم الاهتمام بالمحيطات والبحار والموارد البحرية، والحفاظ على مخزون الثروة السمكية وزيادته، وحماية النظم الإيكولوجية البرية، وحماية التنوع البيولوجي، والحد من النفايات، وزيادة إعادة تدويرها، وإنشاء ممرات لمساحات خضراء. ولم تهمل الاستراتيجية الأولى تشجيع الابتكار، وتطوير البحث، ونقل التكنولوجيا، وإقامة البنى التحتية المناسبة لذلك، حيث خصصت الدولة ما نسبته 2.8 بالمائة من إنفاقها الحكومي للبحث والتطوير.

(2) استراتيجية التنمية الوطنية (٢٠١٧-٢٠٢٢)

تابعت استراتيجية التنمية الوطنية الثانية 2017-2022 نفس التوجه، بغية استكمال عمليات تحديث القطاع العام، وأعمال البنية التحتية الاقتصادية، واستكمال ترشيد نظام الدعم الحكومي، حيث تم إدماج أهداف أجندة التنمية المستدامة 2030 ضمن استراتيجية التنمية الوطنية الثانية 2017-2022 من أجل متابعة تنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية المذكورة (أنظر الجدول رقم 1). وبذلك أصبحت الأجندة المذكورة متوائمة ومندمجة مع أولويات استراتيجية التنمية الوطنية الثانية التي تكونت من ثمانية قطاعات رئيسية، هي:

- جودة التعليم والتدريب ؛ وتتولى قيادة تنفيذه وزارة التعليم والتعليم العالي
- نظام رعاية صحية شامل ؛ وتتولى قيادة تنفيذها وزارة الصحة العامة

- قطاع الحماية الاجتماعية والتماسك الأسري وتمكين المرأة ؛ وتتولى قيادة تنفيذها وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية
- الإثراء الثقافي والتميز الرياضي؛ وتتولى قيادة تنفيذها وزارة الثقافة والرياضة
- الأمن والسلامة العامة؛ وتتولى قيادة تنفيذها وزارة الداخلية
- شركات عالمية من أجل التنمية ؛ وتتولى قيادة تنفيذها وزارة الخارجية
- التنوع الاقتصادي وتطوير القطاع الخاص وتتولى قيادة تنفيذها وزارة الاقتصاد والتجارة
- الاستدامة البيئية والموارد الطبيعية والبنية التحتية الاقتصادية، وتتولى قيادة تنفيذها وزارة البلدية والبيئة، ووزارة الطاقة والصناعة، ووزارة المواصلات والاتصالات.

كما ركزت استراتيجية التنمية الوطنية الثانية 2017-2022 على تقارير مواضيعية، هي:

- التطوير المؤسسي، والإدارة المالية
- السكان، والقوى العاملة، والتنمية المستدامة

ثانياً: إدارة استراتيجية التنمية الوطنية لتحقيق الرؤية الوطنية لدولة قطر ٢٠٣٠

تقوم دولة قطر بإدارة استراتيجية التنمية الوطنية بالاعتماد على عدة أدوات، أبرزها متابعة مؤشرات قياس أداء الاستراتيجية كمؤشرات للاستدلال على التقدم المحرز في سير العملية التنموية. وقد تم تصميم نظام إدارة الاداء بحيث يتضمن الأدوات اللازمة لرصد ومتابعة التطور في أداء المشاريع التنموية التي تم وضعها لتحقيق الأهداف الاستراتيجية من خلال معايير قياس أداء واضحة وقابلة للقياس والمقارنة. كما سيوفر النظام منظومات لقياس الأداء بطريقة دورية، وقياس فاعلية أداء المدخلات (الموارد)، ومدى كفاءة التنفيذ (الاجراءات)، ومدى تحقيق الأثر المرجو (قياس النتائج).

ثالثاً: دور دولة قطر في المساهمة في أولويات أجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ ذات العلاقة

تسهم دولة قطر في مساعدة العديد من البلدان العربية والأفريقية والآسيوية على مكافحة الفقر عن طريق تقديم المساعدات التنموية والإغاثية، حيث أنفقت ما يقدر بحوالي 2 مليار دولار امريكي عام 2014 كمساعدات تنموية.⁴ وعلى صعيد الرعاية الصحية، توفر الدولة الخدمات الصحية المتنوعة، وهي متاحة وفي متناول الجميع. وعلى صعيد التعليم والتدريب، أدت السياسات التي اتبعتها الدولة إلى توفير التعليم المجاني في كافة المراحل، وزيادة الالتحاق بمستويات التعليم المختلفة. وبالإضافة لجامعة قطر، تم استقطاب جامعات لها سمعة عالمية انضمت إلى المدينة التعليمية التابعة لمؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، وسعت إلى تنوع المسارات المتوفرة لمواصلة التعليم العالي، وتم وضع أنظمة ضمان جودة التعليم العالي، وتطوير إطار وطني شامل للمناهج الدراسية للمدارس الحكومية بما يسمح بوضع مناهج دراسية أكثر توازناً، ويراعي الفروق الفردية بين الطلبة.

⁴ وزارة التخطيط التنموي والإحصاء. استراتيجية التنمية الوطنية الثانية لدولة قطر 2017-2022 أيار/ مايو 2017 . قيد الطباعة

وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات، فقد كفل الدستور والقانون القطري ذلك، ووفر للجمع إمكانية الوصول إلى التعليم المجاني بكافة مراحله، والتمتع بالخدمات الصحية، وتوفير فرص العمل، حيث أن معدلات البطالة تعتبر من أقل المعدلات. كما أتاح القانون للمرأة القطرية حق التملك، وزيادة المشاريع، وتبوأ المناصب القيادية في جميع القطاعات. وكفلت مشاريع استراتيجية التنمية الوطنية الثانية توافر المياه الصالحة للشرب بشكل مستدام، وبكلفة رخيصة بالتوافق مع المعايير المحلية والدولية، وبحسب إحصائيات 2015، فإن كميات المياه المعالجة تصل إلى حوالي 195 مليون م³ في العام، ويعد استخدام ما يقارب 50% منها في ري الحدائق العامة، وزراعة الأعلاف الحيوانية، وتوفير خدمات الصرف الصحي للجميع. وكفلت تقليل الفاقد من مياه الشرب، وتخفيض معدلات الاستهلاك، والحد من استنزاف المياه الجوفية، وخفض معدلات استهلاك الكهرباء، وتشجيع إنتاج الطاقات المتجددة.

أما فيما يتعلق بتعزيز النمو الاقتصادي، فقد تجاوز أداء الاقتصاد القطري التوقعات خلال الفترة (2011-2016)، وذلك نتيجة الزخم الكبير للإنفاق الاستثماري وانعكاساته على القطاعات الاقتصادية. فقد نما الإنفاق العام الاستثماري بمعدل نمو سنوي مركب قدره 9% خلال سنوات استراتيجية التنمية الوطنية الأولى، وذلك نتيجة تنفيذ مشاريع البنية التحتية وقطاعي الصحة والتعليم. وترافق ذلك مع توسع في الاستثمار الخاص واستثمار المؤسسات المملوكة من الحكومة، والذي بلغ ما نسبته 77% من مجمل الإنفاق الرأسمالي الثابت. وكما تمت الإشارة أعلاه، فعلى الرغم من أن فترة التوسع الاقتصادي القياسية السابقة توقفت عام 2011 مع استكمال آخر مشاريع الغاز الطبيعي المسال (قطر غاز)، فإن نمو الاقتصاد القطري في باقي فترة الاستراتيجية (2012-2016) فاق نظيره في الاقتصاد العالمي.

واعتبرت استراتيجية التنمية الوطنية الثانية أن التغير المناخي يشكل أبرز التحديات التي تواجهها دول العالم، خاصة الدول التي تنتج النفط والغاز ولديها مشروعات ومصانع بتروكيماوية كدولة قطر، حيث أصبح التغير المناخي واقعاً، نظراً لارتفاع متوسط درجات الحرارة السنوي في الدولة بمعدل 0.3 درجة مئوية على مدى السنوات الأربعين الماضية. كما يتوقع بأن يرتفع متوسط درجة الحرارة السنوي بمقدار يتراوح بين 1.5 و 3 درجات مئوية بحلول عام 2050م، وبمقدار يتراوح بين 2.3 و 5.9 درجة مئوية بحلول عام 2100م، مما سيسبب آثاراً سلبية عديدة.

فيما يتعلق بسياسة دولة قطر الخارجية، فقد تمت الدعوة في استراتيجية التنمية المستدامة الثانية إلى إيجاد حلول سلمية للنزاعات، ونبذ الحروب، وإقامة العدالة الاجتماعية والحكم الرشيد، ومكافحة الفقر، ودعم الشفافية والمساءلة والتعاون، وتعزيز وسائل تنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتوسيع الشراكة بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وتفعيل العمل الاجتماعي التطوعي والمشاركة المجتمعية، وزيادة الجهود التنموية الوطنية التي تدعم السلم والأمن على المستويين الاقليمي والدولي، ودعم التعاون الدولي، وزيادة مبادرات قطر التنموية والإغاثية على الصعيد العالمي، وتفعيل اتفاقيات التعاون الدولي في مجال الثقافة والرياضة والشباب، وتعزيز دور الثقافة والرياضة من أجل تنشيط الشراكة العالمية وتحقيق التنمية المستدامة باستخدام التكنولوجيا والابتكار.

جدول رقم (1) إدماج أجندة التنمية المستدامة 2030 ضمن استراتيجية التنمية الوطنية 2017-2022

أهداف اجندة التنمية المستدامة 2030	قطاعات استراتيجية التنمية الوطنية 2017-2022
1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان	- قطاع الحماية الاجتماعية والتماسك الأسري وتمكين المرأة
2. القضاء على الجوع، وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة، وتعزيز الزراعة المستدامة	- قطاع الحماية الاجتماعية والتماسك الأسري وتمكين المرأة - البنية التحتية الاقتصادية

3. ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار	- نظام رعاية صحية شامل - الإثراء الثقافي والتميز الرياضي
4. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع	- جودة التعليم والتدريب
5. تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين كل النساء والفتيات	- قطاع الحماية الاجتماعية والتماسك الأسري - جودة التعليم والتدريب - قوة عمل كفؤة وملتزمة
6. ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع، وإدارتها إدارة مستدامة	- الموارد الطبيعية - البنية التحتية الاقتصادية
7. ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة	- الموارد الطبيعية - البنية التحتية
8. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع	- قوة عمل كفؤة وملتزمة - البنية التحتية الاقتصادية
9. إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار	- البنية التحتية الاقتصادية
10. الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها	- شراكات عالمية من أجل التنمية
11. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة	- البيئة المستدامة - الأمن والسلامة العامة
12. ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة	- البنية التحتية الاقتصادية - الموارد الطبيعية - شراكات عالمية من أجل التنمية
13. اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وأثاره	- البيئة المستدامة
14. حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية، واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة	- البيئة المستدامة
15. حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها، وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي	- البيئة المستدامة
16. التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمل فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات	- الأمن والسلامة العامة - التحديث والتطوير المؤسسي
17. تعزيز وسائل التنفيذ، وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة	- شراكات عالمية من أجل التنمية - الإثراء الثقافي والتميز الرياضي

رابعاً: جهود دولة قطر في مجال الإحصاء محلياً ودولياً

فيما يتعلق بجهود الدولة في مجال الإحصاء، تمت الاستجابة إلى دعوة شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة، وانضمت قطر إلى المشروع العالمي بشأن أجندة التحول في الإحصاءات الرسمية، الذي يهدف إلى إحداث تحول وتحديث كبيرين في النظام الإحصائي الوطني، وتمكينه من جمع ومعالجة وتحليل ونشر كمية غير مسبقة من المؤشرات الإحصائية التقليدية وغير التقليدية المصنفة وفقاً للعديد من التصانيف بغية الإيفاء بمستلزمات أجندة التنمية المستدامة من المؤشرات التي تم الاتفاق عليها في اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة لرصد التقدم في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030. كما أخذت الوزارة على عاتقها تنفيذ مشروع التحول في الإحصاءات الرسمية بالتعاون مع شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والعربية، وتم إشراره في 30 أبريل 2017، حيث اعتمدت التوجهات الاستراتيجية، والأهداف والإجراءات الأساسية اللازمة التي تركز على المحركات الخمسة التالية:

1. **التنسيق والشراكة بين مكونات النظام الإحصائي الوطني** **Coordination and partnership between national statistical system stakeholders**: سيتم ذلك عن طريق إقامة الشراكات مع الوزارات والأجهزة الحكومية وشركات القطاع الخاص والجامعات ومراكز البحوث ومنظمات المجتمع المدني، والاتفاق مع كافة أطراف النظام الإحصائي الوطني على ضمان إنتاج بيانات نوعية، وفقاً لمعايير موحدة متفق عليها دولياً، والتنسيق مع مستخدمي البيانات على معايير جودتها وشموليتها وأنيتهما.
2. **الاتصال والدعوة** **Communication and advocacy**: تهدف إلى وضع أطر مؤسسية وتنظيمية سليمة للإحصاءات الوطنية وفقاً للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، وتوسيع أوساط المستخدمين، وتحسين المعرفة الإحصائية، وتعزيز الوصول إلى البيانات عن طريق استخدام تقنيات الاتصال الحديثة، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي. وسيتم ذلك عن طريق تطوير استراتيجية للاتصال، واعتماد سياسة لنشر البيانات تعتمد على منصة Repository متكاملة للبيانات توضع على الأنترنت، وتستخدم أدوات ذكية Business intelligence tools في الوصول إلى البيانات .
3. **بناء نظام متكامل لجمع ومعالجة ونشر البيانات الإحصائية** **Integrated statistical systems for data collection processing and dissemination**: في هذا المجال عملت وزارة التخطيط التنموي والإحصاء على تحديد الفجوات في إنتاج بيانات متكاملة، ودعم تطوير وتنفيذ مبادئ توجيهية تنظيمية وإدارية سليمة للنظام الإحصائي، وتعزيز الطابع الاحترافي للخدمات الإحصائية عن طريق استحداث وحدات تنظيمية متخصصة في الأجهزة الإحصائية الوطنية التي تتعامل مع المنهجية والبرمجة، وضمان الجودة، وجمع البيانات ونشرها، خاصة تلك المتعلقة بمؤشرات أجندة التنمية المستدامة، بغية رصد التقدم في تنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية 2017-2022، وأجندة التنمية المستدامة 2030.
4. **الابتكار باستخدام التكنولوجيا ومصادر البيانات الجديدة** **Innovation and modernization through standard-based statistical business architecture**: تتم عملية الابتكار والتحديث عن طريق تطوير أشكال وتطبيقات إحصائية قياسية قائمة على معايير محددة ستعمل وزارتنا على تعزيزها، وتوحيد عمليات الإنتاج داخل وعبر النظام الإحصائي الوطني، والعمل على تبادل وإعادة استخدام الأدوات والتقنيات المبتكرة بشكل تدريجي، ودعم تطوير وتطبيق أشكال إحصائية مشتركة، وبناء السجلات الإحصائية، واستخدامها في الوصول إلى البيانات من المصادر المتعددة، وربطها مع بيانات المسوح، وبناء منصات لنشر البيانات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وارتباطاتها الجغرافية والمكانية وتبادلها (Geo-referencing).
5. **بناء القدرات وحشد الموارد** **Capacity building and resource mobilization**: تعمل وزارة التخطيط التنموي والإحصاء على استكمال بناء القدرات المؤسسية، وتطوير جيل جديد من الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء، ومراجعة القوانين المنظمة للعملية الإحصائية في الدولة، واستكمال التدريب الفني، وتركيز الموارد البشرية ذات القدرات المتقدمة وتكنولوجيا

المعلومات في إطار النظام الإحصائي الوطني، وتطوير دورات للتعليم الإلكتروني عن إدارة التغيير، والتعرف على أدوات مبتكرة لجمع ومعالجة ونشر البيانات بهدف رصد تنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية 2017-2022، وأجندة التنمية المستدامة 2030.

الخلاصة:

اعتمدت دولة قطر التنمية المستدامة خياراً استراتيجياً جسده رؤية قطر الوطنية 2030 بركائزها الأربع، واستراتيجية التنمية الوطنية 2011-2016 التي أُطلقت في مارس 2011، حيث التزمت رؤية قطر الوطنية 2030 بتحقيق التنمية المستدامة بمسؤولية كاملة تهدف إلى قيادة الدولة نحو مسار تنموي مستدام يكفل تحقيق الازدهار، ويعمل على تكامل النتائج الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويتبنى التعاون بين دول الجنوب. وبالفعل، حققت استراتيجية التنمية الوطنية الأولى نجاحاً على عدة صُعد، حيث تعاضم مستوى الوعي بأهمية الاستدامة.

وبغية استكمال المسيرة التنموية، تم إعداد استراتيجية التنمية الوطنية الثانية 2017-2022، بالاستفادة من الدروس الناجحة للتجربة الوطنية الأولى، مع الأخذ بعين الاعتبار النجاحات التي تحققت والتحديات التي برزت. كما تمت عملية إدماج أجندة التنمية المستدامة 2030 ضمن استراتيجية التنمية الوطنية، حيث تمت موافقة أهدافها (17) وغاياتها (169) مع القطاعات الثمانية المكونة للاستراتيجية الوطنية الثانية 2017-2022.

وفي السياق ذاته، انضمت دولة قطر إلى مشروع التحول والتحديث في نظام الإحصاءات الرسمية، الذي تديره شعبة الإحصاء بالأمم المتحدة، بغية بناء نظام إحصائي عصري يلبي احتياجات المستخدمين الوطنيين والدوليين من البيانات الإحصائية اللازمة لرصد التطور على صعيد التنمية الوطنية وأجندة التنمية المستدامة 2030، وتوفير المؤشرات التي تم الاتفاق عليها (230 مؤشراً) في إطار اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، وإنتاج التقارير الوطنية، وتزويد المنظمات الدولية بالمؤشرات اللازمة لإصدار التقارير الدولية.